الهندوكية مقابل العلمانية

تحليل للدستور الهندوكي:

هناك مجموعة أخرى من السمات المتناقضة ولكنها مترابطة تهيمن على التفكير الهندوكي وموقف الهنادكة، وهي العاطفة الدينية والعلمانية التي تشكل في السلوك الهندوكي عملة واحدة ذات وجهين.

كانت دلهي منذ زمن طويل تتحدث كثيراً عن العلمانية وعن قيادتها، وحاول الخبراء في الشؤون العامة أن يعرضوا الهند خارج البلاد تحت اسم دولة علمانية، ويعتبر تفانيها للمُثُلِ العلمانية دليلاً على معاملتها العادلة للأقليات في العالم ولكنها حنثت بوعدها بإجراء استفتاء في كشمير باسم العلمانية على الرغم من أن الاستفتاء يعتبر حلاً علمانياً وليس دينياً في الحالات التي تكون فيها رغبات الشعب وآماله موضع شك.

ومن ناحية أخرى لم يرد تعبير العلمانية في لائحة الأهداف أو في الدستور الهندي ولم يرد كذلك في خطاب رئيس الوزراء حول لائحة الأهداف أو في حديث الدكتور (امبدكار) الذي قدم مسودة الدستور في الاجتماع التأسيسي، الذي عالج فيه مطولاً مقوماته البارزة والخاصة. عارض وزير القانون الدكتور أمبدكار التعديلات التي هدفت إلى دمج عبارة (علماني) في الدستور، مسترشداً بمسودة القانون وقد رفضت هذه التعديلات بالتصويت، وحجته في ذلك أن مضمونها يتعارض مع المادة (٢٥) التي تجيز تدخلاً شاملاً للدولة في الأمور التي تتعلق بالدين وذلك لفائدة الإصلاح الاجتماعي. ليس هناك فقرة شرطية مباشرة وواضحة في الدستور الهندوكي تشبه التعديل الأول لدستور

الولايات المتحدة الأمريكية أو تشبه المادة (٢) من الدستور التركي لعام ١٩٤٥.

وكذلك لا يعتبر الدستور الهندي علمانياً دون تحفظ في عدة مجالات، فهو لا يمنع التمييز في المعاملة على أساس ديني بالمقابل مع المادة (١٤) فقرة (٨) من الدستور البرازيلي والمادة (٧١) من الدستور البلغاري والمادة (٢١) والفقرة (٢) من الدستور البورمي، والمادة (٢١) من الدستور اليوغسلافي الذي يرفض تماماً أن يكون الدين عاملاً شرعياً في إدارة قضايا الدولة، نجد أن المادة (١٥) فقرة (١) من الدستور الهندوكي التي تتضمن مبدأ عدم التعصب الديني، تسمح بأن يكون الدين أحد العوامل الشرعية. وكذلك المادة (١٦) فقرة (٢) تجعل الدين أحد الأسباب للحكم على مواطن ما بأنه غير مؤهل لأية وظيفة في الدولة ومعاملته معاملة غير عادلة. بينما نلاحظ أن المادة (٢٣) فقرة (٢) تجيز التمييز في المعاملة في الوقت الذي تفرض فيه خدمة إجبارية من أجل الصالح العام وذلك على أساس الدين وكذلك المادة (٢٩) فقرة (٢) تقر بالتمييز في المعاملة في حالات القبول في أية مؤسسة حكومية أو مدعومة ثقافياً على أسس دينية بحتة، وهكذا يمكن أن يخضع المواطنون إلى أي عجز أو مسؤولية أو قيد أو شرط فيما يتعلق بالمهام المذكورة في المادة (١٥) فقرة (٢) وذلك على أسس دينية إلى جانب أسس أخرى. وهكذا في حين تعلن القوانين البرازيلية والبلغارية والبورمية واليوغسلافية أنه ليس هناك على الإطلاق تمييز من قبل الدولة في معاملة المواطنين على أسس دينية، نجد أن الدستور الهندوكي يجيز التمييز شريطة ارتباط العامل الديني بالعوامل الفكرية الأخرى.

وبعبارة أخرى، يجيز القانون الهندوكي للدولة أن تباشر العمل في التشريع الجماعي (الطائفي) ويساعد الدولة على تشريع قوانين مختلفة تنطبق على مجتمعات مختلفة وكذلك يعطي الدولة الحق للاعتراف المختلف للطوائف المختلفة ليس على أساس أنهم مواطنون في الدولة بل على أساس أنهم أعضاء في مجتمعات مختلفة، أي مثل الهندوكي والمسلم وغيرهما. ويقول

الـدكتـور امبـدكـار: يجيز القانون لنا أن نعامل المجتمعات المختلفة بطرق مختلفة. وفي هذه الحالة لا يستطيع أي شخص أن يتهم الدولة بأنها تمارس سياسة التمييز في المعاملة!.

على الرغم من أن المادة (٢١) فقرة (١) تحرم إعطاء درس ديني في أية مؤسسة علمية تمولها الدولة إلا أن الدستور الهندوكي يمنح الدولة مجالاً واسعاً بالسمـاح بإعطاء دروس دينية وذلك بتمويل الدرس الديني الطائفي حتى في المؤسسة الممولة طائفياً.

وقد أجاز القانون الهندوكي تشريع الإصلاح الديني من خلال سن القوانين على الرغم من أن هذا من شأنه أن يخالف الفكرة العامة للدولة العلمانية وروحها لأن هذه الدولة تتصور بأن هذه الإصلاحات هي من اختصاص السلطات الدينية وحـدهـا. إن مرسـوم الـزواج التشريعي لعام ١٩٥٥ الذي وصف في الدوائر الرسمية على أنه الحلقة الأولى من وثيقة الدستور الهندوكي تضمن عدة شروط تهدف إلى إصلاح القانون الهندوكي. إن المرسوم الذي قام بتعديل وإصلاح الهندوكية أجرى بعض التعديلات الجوهرية فيها ثم جعل هذه التعديلات جزءاً من الهندوكية. في الجانب السلبي نجد أن بعض الإجراءات التشريعية مثل مرسوم عام ١٩٥٥ المذكور أعلاه ومرسوم تبني الهنادكة وحمايتهم الصادر عام ١٩٥٦ ومرسوم التركات الهندوكي الصادر عام ١٩٥٦ أيضاً، مارست جميعها سياسة تمييزية ضد الهنادكة الذين يعتنقون ديناً[١] آخر وفرضت غرامات محددة على ممـارسـة حرية الضمير إذا دفعت هذه الحـرية بالمـرء خارج الحـظيرة الهندوكية، ولهذا تمكنت من ناحية أولى أن تعيق الانتقال من الديانة الهندوكية إلى غيرها ومن ناحية ثانية دعمت الوضع الديني الراهن.

بنـاءً على الشـروط القـانونية المتعلقة بالموضوع وقرارات المحكمة في

---

(١) لا يسمـح للهنـدوكي أن يعتنق الإسـلام أو المسيحية مثـلاً ولكن يسمـح للمسلم أو للمسيحي أن يعتنق الهندوكية وهذا نوع عجيب من العلمانية.

الولايات[1] المتحدة نرى فرقاً حاداً بين حرية الضمير والحرية الدينية فالأولى مطلقة ولا تنتهك حرمتها والأخرى محدودة بقوانين البلاد. إلا أن القانون الهندوكي لم يقر بهذا الفارق وعامل هذين الجانبين من حرية الفرد الدينية على حد سواء. ورد في المادة (٢٥) فقرة (٢) وفي الشروط الأخرى من الجزء الثالث من الدستور الذي يحدد الحقوق الأساسية بأن للدولة الحق بأن تحد من حرية الفرد عندما يختار الدين الذي يرغب باعتناقه وذلك لصالح النظام والأخلاق والازدهار العام. وهكذا فإن مجالات الضمير ليست فوق تشريع الدولة في الهند.

وقد ورد أيضاً في المادة (٢٥) فقرة (٢) وغيرها من المواد الاحتياطية الواردة في الفصل الثالث من الدستور والتي تنص على حقوق الدولة الأساسية: أن الدولة تتمتع بسلطات واسعة وشاملة تخولها حق التدخل في الأمور الدينية، وتملك أيضاً سلطات واسعة تمكنها من السيطرة على الإدارة المالية للمؤسسات الدينية. كذلك فإن القانون الهندوكي يشترك في المساعدة التي تقدمها الحكومة إلى المعابد الهندوكية والأماكن المقدسة وعلى سبيل المثال إلى صندوق مؤسسة (ترافنكور)[2] وبالإضافة إلى ذلك يحق للدولة أن تسن القوانين المتعلقة بالهيئات الدينية وأن تعين موظفاً يهتم بقضايا أية مؤسسة دينية أو طائفية (المادة ١٦ الفقرة ٥) وكذلك يحق للدولة إدارة مؤسسة علمية تأسست بموجب أية منحة أو مؤسسة وتشمل بذلك كل مؤسسة دينية (المادة ٢٨ فقرة ٢). بناءً على تفسير المحكمة العليا في الهند للمادة (٢٦) اعتبرت هذه المحكمة أن الهيئة التشريعية تستطيع أن تفرض القوانين الفعالة لتنظيم الإدارة في المؤسسات الدينية[3].

---

(١) الولايات المتحدة هي منطقة من بلاد هندوستان وتذكر في أكثر الأحيان بالحرفين الأولين من كل لفظ وهما U.P. يو. بي لعدم الالتباس مع الولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) TRAVANCORE منطقة تاريخية في غرب الهند تحت كيرالا.

(٣) هذا مفهوم العلمانية عند الهنادكة فما هو التعصب والاستبداد!؟.

إن مفهوم العلمانية يعني التمييز بين السلطتين الزمنية والدينية ويجعلهما مستقلتين إحداهما عن الأخرى، ولا يحق للهيئة العلمية أن تتدخل في أمور الدولة كما لا يحق للدولة أن تتدخل في أمور الدين. ولكن القانون الهندوكي لا يفرق، كما أسلفنا، بين العالمين. بل: قد أعطى الدولة سلطات واسعة للتدخل في الأمور الدينية. إذ يحق للدولة تعديل الأمور الدينية وإصلاحها وكذلك العقيدة والقوانين الدينية... وباستطاعة الدولة تقديم مساعدة مالية مباشرة أو غير مباشرة إلى المعاهد الدينية، ويمكنها أن تسن تشريعاً مشتركاً ينطبق بشكل مختلف على مجموعات دينية مختلفة. ويحق لها أن تجعل من الدين أساساً للتمييز بين المواطنين أو تصنيفهم. هذا هو كل ما يهدف إليه مفهوم الدولة العلمانية.

من هنا كان رأي العالم السياسي الهندوكي بأن القانون الهندوكي لا يقيم دولة علمانية حتى وليس بالإمكان ذلك في الظروف الحالية حتى تقوم الهندوكية على أسس المسيحية، ويبدو بوضوح استحالة تحقيق هذا الأمر لأن من شأنه أن يحطم الهندوكية نفسها.

ويتحدث الكاتب الهندوكي أيضاً عن الإدراك المتزايد بأن الهند ليست بدولة علمانية حتى أن نهرو الذي تحدث ببلاغة شديدة عن العلمانية في السنوات الأولية القليلة بعد الاستقلال قال سنة ١٩٥٤: بأن استعمال عبارة (علمانية) لوصف طبيعة الدولة الهندوكية ربما لم يكن استعمالاً موفقاً ولكنه استخدم من أجل إيجاد كلمة أفضل. لهذا يشعر المصلح الديني (لوثر) أن الاستمرار في استخدام عبارة (دولة علمانية) يقصد انطباعاً خاطئاً عن طبيعة الدولة في الهند وأنه وفقاً للأساليب الغربية يمكن وصف الهند بأنها دولة قضائية (قانونية).

الانحراف الديني في أساليب الحكومة السياسية وسلوكها:

انتهك حكام الهند وزعماؤها المُثُلَ العلمانية المعترف بها بطرق أخرى أيضاً، إذ في الواقع هناك روح إحيائية بدلاً من علمانية بحتة يبدو أنها تسير

تصرفاتهم اليومية ويمكن اقتباس بعض الأمثلة في إثبات هذا الرأي.

فضل زعماء الهند الاسم القديم (بهارت)[1] المذكور في البرانا[2] بدلاً من التعبير الشائع وهو: (هندوستان) لدرجها في الدستور وقاموا بتغيير أسماء عدة مدن وشوارع في الهند لتصبح مناسبة لدوافعهم الإحيائية، إلا أن المجتمع التاريخي في بمبي أدان بعضاً من هذه التغييرات البغيضة مثل (الفندالية)[3] وتحريف الآثار التاريخية وعندما حان وقت اختيار العلم اتخذوا (الدائرة المقدسة)[4] رمز حضارة الهنادكة القديمة ودينهم، اتخذها في الماضي علماء الدين الهنادكة كرمز لأهمية الدين ونادى بها المتطرف (سافاركار)[5] رمزاً للعلم الهندوكي لأن اسم (آشوكا ودائرته)[6] كان منقوشاً عليها. وبشكل مشابه اتخذت أمور دينية كشعارات للدولة، والمثالان البارزان على ذلك هما (تريفيني)[7] في يوبي ومعبد (ميناكشي) في مدراس.

وبالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن نزعة دلهي نحو الانحراف الديني قد ظهرت بوضوح في عدة طرق أخرى وعلى سبيل المثال قيام الاحتفالات بمناسبة انتقال السلطة في ساعة متأخرة من منتصف الليل وذلك بموجب تعليمات المنجمين الهنادكة وترافق هذه الاحتفالات طقوس دينية حسب الطريقة الهندوكية التقليدية. أما احتفالات إنزال أول سفينة بخارية هندية في (ويزيغاباتام)[8] في مايو ١٩٤٨ تحت رعاية نهرو فقد تمت خلال تأدية الطقوس الدينية الهندوكية

---

(١) هذه الكلمة تعني بلاد الهند أو دولة هندوستان.

(٢) هي قصص هندوكية أسطورية دينية (PURANA)

(٣) الفندال أمم أوربية اشتهرت بالتدمير والتخريب أينما ذهبت (VAN D ALES).

(٤) تعني العقيدة أو الدين في الهندوكية.

(٥) SAVARAKAR

(٦) دائرة شبه عجل المركبة وهي موجودة اليوم على العلم الهندوكي.

(٧) TRIVENI

(٨) VIZIGAPATAM اسم مدينة.

وكـذلـك كان شأن تدشين أول كاسحـة بخـارية هنـدية الصنـع قام بها وزير الصناعات الهندوكي في جمشيد بور وقد سبقتها طقوس دينية.

وكذلك قام الوزير بعد إقامة الطقوس الدينية بوضع إشارة باللون الأحمر على جانب الكاسحة وهو تقليد ديني محض. وكذلك الأمر بالنسبة إلى تدشين السلطة إلى نظام إصلاح الحكومة في (باتهاريا)[1] و(بباريا)[2] في المقاطعات المـركزية عام ١٩٤٩ تحت رعاية وزير الزراعة والغذاء قد سبقها أداء طقوس الصلوات الخاصة. وفي شهر يوليو من كل عام تقام تحت رعاية الحكومة واتحاد الوزراء طقوس خاصة قبل الاحتفال بزراعة الشجرة. وبالإضافة إلى ذلك تقوم الحكومة واتحاد الوزراء بتدشين المعابد التي تقدس التماثيل الرخامية للمهاتما غاندي بحجمه الطبيعي وترافق هذه الاحتفالات بعض الشعائر الدينية.

وتتعهـد الحكـومـة أيضاً بإصلاح وتجديد المعابد الهندوكية القديمة كما حدث على سبيل المثال في معبد (سومنات)[3] في ولاية كجرات المرتبط باسم الفاتح الإسلامي محمود الغزنوي فقد قام الرئيس الهندي شخصياً في ١١ مايو سنة ١٩٥١ بوضع الحجر الأساسي لمعبد (جوتلينقام) في معبد سومنات وقد أطلقت ١٠١ طلقـة تحية عسكـرية ورفـع علم (كسـرى) وتليت تراتيل دينية وارتفعت صيحات تهليلية كثيرة.

ومما يثير الدهشة استخدام الوسائل الحكومية أيضاً من أجل جمع الأموال لإصلاح المعبد وتجديده وبناء على اتفاقية مع حكومة يـوبـى خصصت نقابة

---

(١) PATHARIA

(٢) PAPARIA

(٣) حينمـا فتح محمود غزنوي سومنات وجد في معبدها حصاناً معلقاً في الفضاء فأدرك أن هناك جاذبيات في الجدران تحفظ توازنه فأمر بهدم بعض الجدران فسقط الحصان وقد عاد الهنادكة في هذا العصر يحتفلون بهذه الخرافة.

السكر الهندوكية مبلغ ستة آنات[1] من سعر كل مند[2] من السكر تجمعه النقابة من أجل تجديد المعبد.

إن الحقيقة التي تفيد بأن هذه الاحتفالات المذكورة تشكل جزءاً لا يتجزأ من الحياة السياسية في البلد ويبدو أنها تؤكد التهمة الموجهة إلى زعماء الهنادكة بأنه على الرغم من ادعاءاتهم بتأسيس دولة علمانية إلا أنهم متورطون فعلاً بوضع أسس لإيجاد دولة هندوكية خالصة. يكون هدفها المعترف به إنعاش الحضارة البرهمنية القديمة وإحياؤها.

ومن الناحية التاريخية ليس من المتعذر تفسير هذا الموضوع بأن النهضة الوطنية تقوم على أساس إنعاش الهندوكية التي توفق بين (فيفيكا نندا) و(تيلاك) و(أورو بندوغوش) و(بيبن تشاندرا بال) و(لالا لابيبات راي) وغيرهم وتستمر هذه النهضة الوطنية في الفترة المعاصرة وكانت أكثر بروزاً في الهياج الشامل والدعوة الواسعة التي قام بها غاندي كما قال مراقب دقيق لمسرح الأحداث في الهند. في الدعاية الواسعة التي قام بها غاندي نجد أن التبشير بالهندوكية ومفهومها الديني والتبشير بالأهداف السياسية العامة تمتزج جميعها بشكل معقد. نورد هنا نصاً موثوقاً يتحدث عن الهندوكية للاستشهاد به: «كانت الهندوكية المتجددة عند فيفيكا نندا في مراحلها المتطورة العديدة أقوى تأثير ديني في الهند المعاصرة وبما أن غاندي العبقري قد تبناها فقد دعمت النظرية الفكرية لحركة الاستقلال في الهند».

ومنذ ظهور غاندي على مسرح الأحداث في الهند أصبح هذا الميل نحو إحياء الماضي القوة الدافعة المتميزة والمتقدمة بسرعة. بالنسبة لغاندي فهو يعتبر أن أولئك الذين يقولون إن الدين لا يتعلق إطلاقاً بالأساليب السياسية لا يعرفون ما يعنيه الدين تماماً. بالنسبة له ليس هناك سياسة مجردة عن الدين بل

---

(١) الآنة هي أصغر وحدة نقدية في الهند وباكستان.

(٢) هو وزن أربعين كيلو.

هي تساعد الدين، والسياسة المحرومة من الدين ما هي إلا أفعى سامة لأنها تقتل النفس. في الواقع لقد أدخل غاندي كما قال أحد المعجبين به إلى أساليب السياسة الهندوكية أقوى دافع ديني في فترة الألفي سنة الأخيرة وقد كمنت فلسفته في اللغة الدينية والغامضة للهند وساهم المناخ التعصبي في ربطها مع الهند القديمة ومع بوذا وآشوكا وهو يتتبع في الغالب أمام جمهوره الخيال الساحر بحكم القوة، العهد الذهبي الذي يأمل أن يعود في هذا السياق. والجدير بالذكر أن نهرو الذي كان ملحداً كثيراً ما كان يدعو الناس إلى الاستماع إلى تعاليم غاندي وكذلك قام الدكتور رادها كريشنان[1] الذي كان آنذاك نائب رئيس جمهورية الهند في خطاب تلفزيوني في لندن في ٣ نوفمبر ١٩٥٢ في الدعوة إلى طريقة جديدة لفهم المشاكل الأخلاقية التي تعتمد على مبادىء دينية وصرح بقوله: إن هناك ضرورة لخلق مناخ جديد في أساليب العالم السياسية وقد ناصرت الهند الطريقة التي تعتمد دائماً على المبدأ الديني.

حقيقة الأمر أن الهنادكة لا يستطيعون تجاهل شريعتهم الحربية وخاصة عندما يواجهون كارثة. لقد أحدثت الهند التي تدعو نفسها دولة علمانية، مفهوم الشريعة أي (الحرب المسوغة أخلاقياً) لكي تستمر في حربها مع الصين وتشجعها. لم يسمع صوت القانون فقط في الصحافة ومن على منابر الوعظ في المعابد بل نادى به أيضاً الدكتور رادها كريشنان نائب الرئيس الهندي. على الرغم من أن المناسبة لم تقتض الحديث عنه لأنه كان يشرف على نشر الكتاب الأخير حول تاريخ القانون الديني في بونا[2] إلا أنه اعتقد أنه من المناسب أن يصرح بأن النصر سوف يأتي ما دام أننا نحارب بطريقة مسوغة أخلاقياً ووفق قانون شاستر الذي انتقل إلينا من أسلافنا. بعد شهر من هذا الحديث اقتبس الرئيس الهندي من كتاب الجيتا بعض المقاطع لكي يحث الشعب الهندي على قتال بطولي ضد الصين، وأخذت الإذاعة الهندية الحكومية، بعد أن تلقت

---

(١) RADHAKRISHNAN

(٢) بلدة بالقرب من بمبي POONA

تعليمات من الرئيس، تبث نصوصاً مقروءة من المهابهارت وبعض النصوص الهندوكية المقدسة. وإذا كان هذا شأن الدكتور رادها كريشنان، الذي يعتبره العالم الخارجي أيضاً رجل الدولة الفيلسوف ذا الأحلام الأفلاطونية، مثالاً نموذجياً في الصدق فماذا ينتظر من غيره من الذين أقل منه ثقافة وعلماً؟.

تحريم ذبح البقر:

من الملاحظ أن المثال الكبير على القوة القسرية للتقاليد الهندوكية وارتباط الهنادكة راسخ الجذور بهذه التقاليد يظهر في معارضة الهنادكة الشديدة لذبح البقر. في المادة (٤٨) من الجزء الرابع من القانون الواردة تحت عنوان: (المبادىء التوجيهية لسياسة الدولة) التي يعتبرها نهرو أهم من الحقوق الرئيسية التي تعتبر في نظره ثابتة بينما الأولى متغيِّرة، هذه المادة تدعو إلى حماية البقر وتحريم ذبحها وذبح العجول والحلوب منها، وتحسين سلالاتها، كما تدعو إلى حماية الأبقار المستعملة في جر المركبات. يبدو بوضوح الرأي الديني الكامن وراء تحريم ذبح البقر، ولكن ما يثير التعجب هو تعليل هذا التحريم بالأسباب الاقتصادية[1].

إذا لم نرغب بالوصول إلى درجة الاقتناع بهذا التعليل فالسبب المقدم ليس مقبولاً ظاهرياً لأنه في هذه الحالة يظهر سؤال آخر وهو: ماذا يحدث للأبقار المسنة أو عديمة النفع؟.

يقول وزير الزراعة والغذاء الهندي: كانت الهند تملك سنة ١٩٥١ أكبر قطيع بقري في العالم أي ربع قطيع الماشية في العالم كله. ومن بين ٣١٧ مليون من فصيلة الأبقار أصيب ٨٪ منها بالأمراض و٢٥٪ أصبحت عاجزة عن العطاء، ولكي يزداد الأمر سوءاً كانت الهند تشكو من نقص العلف ولديها ما

(١) حيث أنه لا يوجد في الديانة الهندوكية قواعد يستندون إليها في تثبيت دعائم دينهم فقد اتخذوا من البقر وسيلة لتثبيت دينهم وهذا العمل من أعجب ما يصدر عن أناس يملكون شيئاً من العقل والفكر السليم.

يكفي ثلاثة أرباع العدد الإجمالي فقط، وإلى جانب ذلك بالنسبة إلى العلف المركز لديها فقط ٢٠٪ من الكمية اللازمة. وتذكر لجنة التخطيط في تلخيصها للخطة الخمسية الثانية أن عدد قطيع الماشية الموجود في البلاد يزيد عن الموارد العلفية المخصصة، إذ أن العلف الجاف متوفر فقط لثلثي عدد الأبقار أما بالنسبة إلى العلف الأخضر والأغذية المركزة فالوضع أكثر سوءاً. وبالنتيجة تأثرت فعالية القطيع بالنسبة إلى تقديم الحليب وكذلك إلى أعمال الجر. ويمكن أن يكون تأثيره مع مرور الزمن تصاعدياً. لقد وجدت لجنة البحث عن حالة الأبقار عام ١٩٥٥ أن نصف العدد فقط من القطيع الموجود في يوبي يمكن أن يحصل على الغذاء من كمية العلف المتوفرة في المقاطعات وذلك إذا حصل على أقل كمية ممكنة من متطلباتها.

وإلى جانب عدم توفير الأسباب الاقتصادية التي يعلل بها الهنادكة عدم ذبح البقر فإن حديث وزير الكونغرس في آسام أشار إلى ظلم بعض الناس وخاصة سكان الهضاب الذين يأكلون لحم البقر ويربُّون الأنعام لأغراضهم الخاصة، وكذلك بالنسبة إلى الأشخاص الذين يذبحون البقر لتقديمها أضاحي. وحتى بالنسبة لشعب الغوركا الهندوكي في آسام الذين يُضحُّون بحيوان الجاموس في أداء طقوس دينية. هذا وقد أثَّر تحريم ذبح البقر بشكل خاص على الصناعات وعلى سبيل المثال: الدباغة. فقد قدَّم اتحاد الدبَّاغين في الهند مذكرة إلى الحكومة يشكون فيها من النقص الكبير في جلود الحيوانات الخام نتيجة تحريم ذبح البقر في حين هناك ما يقرب من ١٢٠ مليون من الأبقار غير المنتجة وعديمة النفع ترتاد المراعي بدلاً من وضعها في القائمة التجارية.

وهكذا يبدو أن الأسباب الاقتصادية التي قدمها حكام الهند وعللوا بها تحريم ذبح البقر لم تثبت صحتها بعد التجربة. ومن ناحية أخرى لا يفيد اقتصادياً الإبقاء على هذه الأبقار المسنة وعديمة النفع بينما هناك الملايين من أهل الهند لا يأكلون وجبة واحدة في اليوم. فقد خصصت الخطة الخمسية الأولى مبلغ ٩,٧٠٠,٠٠٠ روبية من أجل تأسيس ١٦ حظيرة للأبقار عديمة

النفع، وقد ظهرت خسارتها واضحة في حكم المحكمة العليا، إذ نص حكمها على ما يلي:

في حين لا تستطيع البلاد أن تنفق أكثر من خمس روبيات لكل فرد في السنة من أجل التعليم فمن غير المنطقي إذن، ومن الإسراف بناء حظائر لحماية الأبقار عديمة النفع بكلفة تتراوح بين ١٨ و١٩ روبية لكل رأس بقر سنوياً.

لقد علق مفكر هندي على هذا بقوله: لا يمكن تبرير الإنفاق للمحافظة على بقر غير نافع من الوجهة الاقتصادية فما هو الدافع إذن لهذا الإنفاق؟ الجواب: هي اعتبارات دينية، ومن ناحية ثانية هو حق ممنوح لرأي دين الغالبية العظمى من سكان الهند وهم الهنادكة.

لقد أصبحت المشاعر الهندوكية تجاه حماية البقر ظاهرة للعيان في العقود الأخيرة من القرن الماضي عندما اعتبرت عدم الذبح أحد العناصر المهمة في الخطط الموضوعة من أجل بعث الهندوكية وإنعاشها. كثير من الشخصيات البارزة أمثال ديانند ساراسواتي[١] مؤسس حزب آرياسماج العسكري وأوربندو[٢] غوش وتيلاك وغيرهم، فقد تبنوا جميعاً قضية حماية البقر لغاية واحدة وهي المساعدة على بناء قومية هندوكية ضد المسلمين، وربما ضد البريطانيين أيضاً، الذين يأكلون لحم البقر.

لقد ورث غاندي[٣] هذا التقليد واعتبر أن البقرة هدفاً للعبادة والتكريم، وكان غاندي ملتزماً جد الالتزام بهذا التقليد حتى إنه حينما كان يحاول اكتساب المسلمين للاشتراك في معركة ضد البريطانيين كان يؤكد قائلاً: ليس هناك هندوكي واحد في طول الهند وعرضها لا يأمل بأن تتخلص الهند من قتلة البقر يوماً ما. ويقول: بقدر معرفتي بالديانة الهندوكية... إنني متأكد بأن الهنادكة

---

(١) DAYANANDA SARASWATI

(٢) AUROBINDO Ghosh

(٣) سيأتي يوم لا يصدق الناس أن يقول زعيم مثل هذا بمثل هذا الهراء.

لن يترددوا بإجبار أعدائهم الإنكليز وأتباع محمد على الامتناع عن ذبح البقر حتى بقوة السيف.

وجـواباً على تهمـة مجلة مودرن باختلاف الرأي بين مولانا محمد علي وغاندي اللذين تعاونا معاً في حزب الخلافة وفي حركة عدم التعاون ما بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٢، ادَّعى غاندي قائلاً: (بالنسبة لنا نحن الاثنين، الخلافة هي الحقيقة الرئيسية بالنسبة لمولانا محمد علي لأنها من طبيعة دينه، أما بالنسبة لي فلأنني إذا كرست حياتي للخـلافة فإني أضمن بذلك سلامة البقر من سكين المسلم، وهذا هو ديني). فغاندي يعتبر حماية البقر ركناً من أركان الإيمان في الديانة الهندوكية، والاعتقاد الثابت والمشترك لكافة الهنادكة هو حماية البقر. وقد صرح غاندي في خطابه الرئاسيّ في مؤتمر حماية البقر الذي عقد في بلجيكا سنة ١٩٢٤ قال: ان الحكم الذاتي في الهند يظل خالياً من أيِّ معنى ما دمنا لم نجـد طريقـة لإنقـاذ البقر[1] لأن هذا هو المحك الذي يجب أن تختبر به الهندوكية. وتثبت قدرتها قبل أن يكون هناك حكم ذاتي فعلي في الهند.

وفي الواقع لقد احتل موضوع حماية البقر مكاناً هاماً في برامج غاندي وكان الـرأي الهنـدوكي حول هذا الموضوع راسخاً جداً على الرغم من قيام مئات الثورات في الهند حول موضوع ذبح البقر.

لهذا السبب رفضت الأقليات وخاصة المسلمين والنصارى اعتبار ذبح البقر على أنه عمل اقتصادي بحت. وقد قال عضو مسلم في المجلس التأسيسي عام ١٩٤٩ ما يلي:ـ

(لا أرغب باستعمال حق الرفض عندما يريد إخواني الهنادكة إدخال هذا الموضوع في دستورنا من وجهة نظر دينية، كذلك لا أريد اعتراض الذين صاغوا الدستور وأعني بحديثي المجلس التأسيسي، لو صرَّحوا بشكل مباشر وواضح: (هذا جزء من ديننا) ويجب علينا حماية البقر من الذبح وبالتالي نريد وضع هذه

---

(١) لست أدري كيف كان رد فعل العقلاء الذين سمعوا هذا الكلام؟.

الفقرة الشرطية سواء في الحقوق الرئيسية أو في المبادىء التوجيهية).

وفي عام ١٩٥١ وأثناء الحديث عن برنامج حماية الماشية عديمة الفائدة علق عضو في المجلس النيابي الهندي وهو إنكليزي هندي بما يلي:

(أنا شخصياً لست ضد تحريم ذبح البقر ولكن لماذا لا نواجه هذا الموضوع مباشرة وبإخلاص؟ وأن نقول: إننا نحرم ذبح البقر لأنه يؤذي المشاعر الدينية للجماعة الأكثرية. وأنا مستعد أن أحترم تلك المشاعر كما أتوقع أن يحترم الآخرون مشاعر ديني. وفي حال تقرير أية فقرة أو تدبير من هذا النوع سواء في المركز أو في أية ولاية أقول عندئذ أنه سيتم توجيه تهمة إلى الحكومة بأنها تساعد في تقديم تشريع زائف وخادع وأنها غير مستعدة أن تقول بصدق إنني أرغب تحريم ذبح البقر لأسباب دينية، بل تفعل ذلك بطريقة غير مباشرة وملتوية وخادعة.

في برنامج حماية الماشية الهندي لعام ١٩٥٣ قال مسلم قومي، كان فيما مضى وزيراً للخزينة في الحكومة المركزية، متحدثاً إلى المجلس النيابي الهندي قائلاً: (مهما تكن الحجج الموافقة أو المعارضة لهذا الموضوع إذا كان رأي الأغلبية العظمى من أبناء بلدنا يريد أن تتخذ بعض الإجراءات المعينة فيجب اتخاذها فوراً إذا كان حكم الغالبية هو السائد، وإذا صرفنا النظر عن جميع المَناقشات التي سبقت والتي هي في صالح هذا البرنامج، فإنه بالنسبة إلي أرشح مناقشة واحدة وهي أنه في حال كون الغالبية العظمى أو نسبة كبيرة جداً من العامة في هذه البلاد تريد هذا الشيء، وتطالب به، فيجب أن يتقرر وينفذ).

ومن الجدير بالذكر أنَّه وردت فقرة شرطية مشابهة[1] في الدستور السويسري المادة (٢٥) إلا أن مقارنتها مع هذه المادة في الدستور الهندي تُظهر أن

(١) ان ما ورد في القانون السويسري يشبه هذا القول لأن الدول الأوربية تمنع أوقات توالد الحيوانات حتى الطيور صيدها أو ذبحها.

التـوجيهات السويسرية تتضمن بشكل عام جميع أنواع المواشي بينما يخص الدستور الهندي بالذكر الأبقار والعجول إلى جانب الحيوانات الحلوب والتي تُستخـدم في الأعمـال وفي الجـر. وهـذا يعني أن الأشخـاص الذين صاغوا الـدستـور السـويسـري كانوا يسترشدون بفكرة واحدة: وهي حفظ السلالات وتحسينها في حين تأثر أولئك الذين صاغوا الدستور الهندي بوحي تقاليدهم في الحفاظ على البقرة المقدسة.

يعلل الهنادكة عدم ذبح البقر بأن البقر هو الحيوان الذي يبقينا على قيد الحياة، إذ يقدم لنا الحليب ولذا فالبقر يملك الحق بأن يطالبنا باحترام حقه في الحياة[1]. إن هذا التعليل أقل ما يقال فيه إنه تعليل ساذج لأنه إذا كان الموضوع يتعلق فقط بالأخلاق وليس باقتصاد فلماذا إذن لا نعبد الجاموس المسكين مع أنه يقدم لنا كمية من الحليب أكبر من الكمية التي تقدمها البقرة في شمال الهند؟ ولماذا لا نقدس الجاموس ونحن نقدمه أضحية كجانب من جوانب العبادة عند الهنادكة في بعض أجزاء الهند وخاصة في البنغال وآسام؟.

إن الأمر الذي يضفي الأهمية القصوى على معارضة الهنادكة ذبح البقر في البيئـة الهنـدية هو أن هذا الموضوع دخل في نزعتهم القومية ضد المسلمين والبريطانيين وأصبح جزءاً لا يتجزأ من هذه النزعة والسبب في ذلك هو أن هؤلاء الغرباء كانوا يقتلون الماشية ويأكلونها.

هذا لا يعني أن عبادة البقر لم يكن لها يوما ما جمالها وقوتها بل كانت كذلك عندما لم يكن لها علاقة مباشرة مع القومية الهندوكية والخوف من الأجانب. على أية حال يعلق كاتب هندوكي على هذا الموضوع بقوله:

هدا الإدخال في السياسة جعل الشعور الهندوكي تجاه البقر تعصباً ثائراً ومكشوفاً للعيان، وأصبح في جوهره كراهية للمسلمين والبريطانيين قتلة البقرة، أكثـر منـه حبـاً للحيوان، لا تبقى العاطفة النبيلة نبيلة في جوهرها، ولا تبقى

---

(١) فلسفة مضحكة.

العاطفة الإنسانية إنسانية عندما تقع في شرك الخوف من الأجانب عند الهنادكة.

على أية حال نتج عن احترام الهنادكة لحياة البقر انتهاك واضح لحياة الإنسان في مئات من المناسبات قبل وبعد الاستقلال وآخر حادثة جرت حول قتل بقرة في مدينة باسيم[1] في وسط الهند وذلك في ٣٠ سبتمبر ١٩٦٦ ذهب ضحيتها أحد عشر شخصاً.

إن التشريع متعلق بالولايات بذبح البقر وقد حرمت إحدى عشرة ولاية من أصل ست عشرة ولاية ذبح البقر بينما سمحت الولايات الأخرى ببعض أشكال الذبح. ففي أوائل نوفمبر ١٩٦٦ اجتمع المسؤولون في اتحاد رجال الدين الهندوكي بوزير الداخلية وهو نصير لهذا الاتحاد وحصلوا منه على وعد بالضغط على الولايات التي لم تحرّم ذبح البقر لكي تفعل ذلك، وأيضاً أن يوعز إلى الولايات التي حرمت الذبح لكي تشدد على هذا التحريم. وبعد ثلاثة أيام من قيام وزير الداخلية بتعميم التحريم على كافة الولايات الهندوكية أقام الاتحاد مظاهرة أمام مبنى المجلس النيابي في دلهي في نوفمبر ١٩٦٦ دفاعاً عن البقر المقدس، وكانت نتيجة ذلك مقتل العديد من الأشخاص. وكان هناك المزيد من حوادث الشغب في دلهي وفي كل مكان. وذكرت الإحصائيات التي تصدرها جمعية خدمة البقرة أن العدد الإجمالي للأبقار عام ١٩٦٦ زاد عن ١٧٥ مليون بقرة يذبح منها يومياً ٣٠,٠٠٠ بقرة معظمها على يد المسلمين وهذا يعني بقرة واحدة لكل ثلاثة هنود، وهم يزدادون بسرعة كبيرة. وفي حوالي ١٥ عاماً أي من ٥١ إلى ١٩٦٦ ازداد عددها أكثر من ٣٨ مليوناً أي نحو ٢٧,٧٣٪. وعندما تواجه الهند هذا النقص الحاد في الغذاء وعندما تصبح أجزاء ضخمة من سكان الهند تعيش على الإعانات التي تقدمها لها شهرياً الدول الصديقة عندها يبدو من الحماقة القصوى إعالة الملايين المحتشدة من الأبقار عديمة النفع، ولكن تلك هي القوة المانعة للتعاليم الهندوكية التي إذا أهملنا المجموعة الجاهلة منها، تصر عليها حتى الطبقة المثقفة من الشعب الهندوكي وتؤكد على ضرورة

(١) BASIM

إقامة حظائر للبقر المسن غير النافع والاهتمام به، حتى ولو كان ذلك على حساب مجاعة الكائنات البشرية. يظهر هذا الموقف المميز للهنادكة بشكل مذهل في حوادث الشغب التي تنفجر بسبب البقر. ونلاحظ أن هذا الهياج على امتداد البلاد من أجل تحريم ذبح البقر طيلة ١٩ عاماً والذي بلغ ذروته في حوادث الشغب المخيفة ما هو إلا دليل آخر على خضوع معظم الشعب الهندوكي لتقاليد الهندوكية البالية والقديمة بدلاً من اتباع النموذج العلماني المعترف به حديثاً.

انشقاق المجموعات غير الهندوكية:

وهكذا تقودنا المناقشة إلى الخاتمة الحتمية التي تفيد بأن الهنادكة هم الورثة الحقيقيون لحضارات متعددة الجوانب من الروح الحربية والتعصب والتحيز الديني عميق الجذور الذي يبدو في معتقداتهم وتفكيرهم وسلوكهم. وفي الوقت نفسه نلاحظ أن الشعب الهندوكي، وعلى الأقل الطبقة المثقفة منه، تتمتع بدرجة عالية من الثقافة والتفكير وتعرف كيف تحذف جذور جميع أنواع التقاليد والعادات التي اندسَّت خلسة وبطريقة ما في نظامه الاجتماعي وسلوكه، والذي يملك كذلك حضارة متطورة كثيراً في التعبير بطريقة لطيفة عن شيء بغيض جداً. قبل أن ينظم جورج أورويل[1] مقطوعته الهجائية سنة ١٩٨٤، كان الهنادكة قد أصبحوا فنانين مهرة في استعمال العبارات بطريقة لطيفة وذكية بهدف إخفاء وطمس ضعفهم المكروه وهاجسهم البغيض. لهذا أصبحت الجندية في مفرداتهم جانباً من اللاعنف والتعصب والتحيز الديني راسخ الجذور. إذا استطاع علماء الهنادكة أن يبرروا عبادة الأوثان والأحجار والثعابين وكثير من الأشياء الأخرى بأسباب معقولة أو حتى تفسير الخرافات الصريحة بلغة التفكير الفلسفي العميق فمن الواضح أنهم لن يجدوا صعوبة تذكر في تبرير هذه الأفعال على أنها صفات معارضيهم. أدت طريقة الهنادكة هذه في تناول

---

(١) كاتب انكليزي ولد في الهند ١٩٠٣ - ١٩٥٠

كتب هجائية باسم (جمهورية الحيوانات) George ORWELL

المواضيع إلى سوء تفاهم كبير في العالم الخارجي ولن يأتي كتاب البيروني[1] أو كتاب الأب دوبوا كل يوم لكي يضيئا النور على الطبيعة الحقيقية للهندوكية وللشعب الهندوكي.

على أية حال لقد سنحت الفرصة لهذه الخلال: الروح العسكرية والتعصب والحساسية أن تصل إلى المكانة العليا في النظام الهندوكي وذلك بعد وقت طويل نسبياً خلال الفترة التي تلت الاستقلال. وكما سبق وأسلفنا لقد أثرت هذه الخلال في تفكير قادة الهند وتصرفاتهم على الأقل منذ عام ١٩٤٧ ومن ناحية أخرى لم تجد هذه المجموعة من الخلال الكامنة والراسخة في أي مجال فرصة أكبر من أجل جهودها كما وجدت في موقف الهنادكة من الأقليات ومعاملتها إياهم. ويطلق اسم الأقليات على جماعات غير هندوكية في الهند وهذا في حد ذاته دليل أكيد على وضعهم السياسي. ويعتبر هذا جانباً من تكافؤ الضدين عند الهنادكة إذ أنهم في حين يقسمون كل يوم بالمبدأ العظيم (للأمة الواحدة في البلاد) نجدهم يطلقون اسم الأقليات على الجماعات غير الهندوكية ويعاملونهم على هذا الأساس ومن بين هذه الجماعات: المسلمون والسيخ والنصارى وأقليات أخرى. في البلاد الأخرى لا يعيش الأقليات بسعادة تامة إلا أنهم في الهند يعانون من البؤس والشقاء.

إن طموح قادة الهند وحماستهم من أجل إنعاش الحضارة الهندوكية القديمة وإحيائها بأي ثمن هي الأسباب التي تسبب الأذى والضرر لبعض الجماعات غير الهندوكية أو معظمها وسببت الذعر الشديد عند الفئات غير الهندوكية مما أدى إلى عزلتها. والمثال الكبير على هذا التحرر من الهنادكة هو السيد تاراسينغ الذي كان حتى التقسيم يعتبر حليفاً صميماً للكونغرس الهندوكي المهيمن وفي ٨ نوفمبر ١٩٤٩ اشتكى من الشعارات القومية والعلمانية وقال: ما هي إلّا ذريعة لسحق الأقليات. وقد اتهم الهنادكة بأنهم يفرضون دينهم بالتهديدات القاسية على غيرهم فعلى سبيل المثال كانوا يجبرون السجناء على تلاوة بعض الصلوات

(١) أبو الريحان البيروني ٩٧٣ - ١٠٤٨.

الهندوكية رغماً عنهم كذلك اتهم زعماءُ السيخ الهنادكة بأنهم نسوا الوعود المؤكدة التي قطعوها لهم وأصبحوا وقد استحوذت عليهم فكرة السيادة على الآخرين وإجبار السيخ على قبول سياسة الإبادة بصمت. وقد صرَّح زعيم السيخ هذا في خطابه الذي ألقاه في ٢ أوغست سنة ١٩٦٥ بما يلي:

لقد استطاعت الولادة الجديدة للهندوكية المناضلة منذ ١٩٤٧ أن تسيطر بشكل كامل على الوضع في الهند الحرة، وأصبحت الحالة السائدة في البلاد هي التأكيد على اللغة السنسكريتية وفرض اللغة الهندية على الجماعات التي لا تنطق بها تحت قوة التهديدات الشديدة والإصرار على تنفيذ الطقوس الهندوكية في المناسبات الرسمية ومنع الاحتفالات الدينية الإسلامية والمسيحية والسيخية منعاً تاماً بالإضافة إلى الموقف العدائي الذي يقفه الهنادكة من الأقليات.

وقد تحدث كذلك عن مؤامرة مفضوحة خلال الثمانية عشر عاماً الأخيرة هدفت إلى طمس شعب السيخ وامتصاصه في جمهور الهندوكي البدائي.

ومثل ذلك فقد احتجت الجماعة الهندية المسيحية عدة مرات على قرار الحكومة القاضي بتحريم البعثات التبشيرية الأجنبية من القيام بعملها. وقد قَدَّمَ تسعة من الزعماء المسيحيين البارزين في الهند احتجاجاً خطياً مشتركاً في ١٤ مايو ١٩٥٣.

إن الاعتبارات القومية يجب ألاَّ تُطالب بأي احتكار في العالم الروحاني. وعلينا أن نفحص باستمرار جميع الحقائق الروحية ومن أية جهة أخرى وأن نتجه نحو الحقيقة التي تكون مبدعة ودائمة. لا مكان للخوف على الإطلاق في هذا البحث الروحاني. وبالإضافة إلى ذلك نود الإشارة إلى أن هذا المطلب غير العقلاني يوجه ضربة شديدة على الوتر الحساس لمهمة البعثة التبشيرية لجميع الأديان. إذا كان تصريح الدكتور كانجو صحيحاً، عليه إذن أن يكون أول شخص من المعترفين بأن الهند قد ارتكبت خطأ فادحاً في تاريخها عندما ذهب

أولادها وبناتها ينشرون الديانة البوذية في جميع أجزاء جنوب شرق آسيا.

قدم الكردينال (غراسياس) مطالب إلى زعماء الهند وخاصة نهرو من أجل إعادةالنظر في القرار ولكن ذهب طلبه كالعادة بلا فائدة.

في خطاب ألقاه في الاجتماع العام السنوي للاتحاد الإنكليزي الهندي في شهر سبتمبر ١٩٥٠ قال فرنك أنطوني وهو عضو في البرلمان وشديد الإعجاب بزعماء الكونغرس ما يلي:

على الرغم من اجراءات الحماية المقدمة إلى جماعتنا في الدستور، هناك قلق عام منتشر في عقول الهنود الإنكليز على امتداد البلاد وإني لا أستطيع إعطاء تأكيد قاطع بأن جميع الهنود الإنكليز يعاملون معاملة حسنة. في بعض الولايات أصبحت السياسات أكثر طائفية وثورية فهناك حالة مسؤومة في الوقت الحاضر هي أنه بينما ينادي أعضاء الطائفة الأكثرية بصراحة بسياسة عدم التسامح وتلاقي كلماتهم الاستحسان والتهليل فإنه إذا قام عضو من الأقليات واحتج على هذا الاتجاه وصم بأنه طائفي.

ثم إن الدكتور امبدكر وزير العدل في الهند اتهم الحكومة الهندية بأنها تتخلى عن الطبقات المنبوذة الداخلة ضمن البرنامج واشتكى من أن هذه الطبقات لم تحصل على تدابير الحماية في ظل الحكومة الوطنية للهند الحرة، تلك التدابير التي كانت تتمتع بها تحت ظل الحكم البريطاني، يقول الناس: إننا حصلنا على الحرية ولكني أنا أقول بأننا نحن الطبقة المنبوذة لم نحصل على الحرية ولديّ أمل ضعيف بأننا نستطيع أن نحصل على الحرية في المستقبل القريب.

يأتي المسلمون من ناحية العدد بعد الهنادكة مباشرة، إذ يبلغ عددهم الإجمالي ٦٠ مليون[1] نسمة، ويشكلون نحو ١١٪ من السكان ومع ذلك فهم

(١) ان هذا الإحصاء قديم جداً وغير صحيح بل الهند تقر الآن بأن عدد المسلمين الموجودين فيها يبلغ ٨٠ مليون والحقيقة كما قيل لي أن عدد المسلمين في الهند اليوم

يعتبرون في نظر الهنادكة أدنى الأقليات ويشغلون مكانة أقل أهمية حتى من نصارى غوا الذين يحملون أسماء برتغالية، وتقع المجموعة الكاملة من المسلمين تحت قناع أسود. يرثي كاتب هندوكي حال المسلمين ويقول: كان موقف الهنادكة منهم يتصف بالتناقض الظاهري الكلي مثل موقف البريطانيين من أتباعهم، موقف الإهمال المشوب بالاحتقار والخوف المضحك. ويقول هاريسون: إن الفكرة السائدة في الموقف الهندوكي اليوم هي أنهم يملكون الحق الطبيعي في حكم الهند المعاصرة كشكل من أشكال المكافأة المتأخرة على الذنوب التي ارتكبها حكام المغول بحقهم. ليس كافياً أن تتشكل حكومة موحدة بأكثرية هندوكية فيما مضى في شبه القارة الهندية وتهيمن بشكل واضح على الأقلية من المسلمين الذين أصبحوا الآن يشكلون ١١٪ فقط من السكان بل يتطلب تطبيق القومية الهندوكية تأكيداً للسيطرة الهندوكية على المسلمين في شبه القارة بشكل أو بآخر.

الناتج التصاعدي لكل ما تقدم هو أن السكان المسلمين حسب رأي جي براكاش ناراين كانوا جبناء وضعفاء لدرجة أنهم لا يتصرفون وفق قناعتهم فهم يخافون فيما إذا عبروا عن مشاعرهم الحقيقية أن يصبح ولاؤهم للدولة موضع شك وريبة.

وأسوأ من ذلك، حسب قول أحد الناطقين بلسانهم، ليس للمسلمين أي اعتراف من الدولة أو تقدير أو تشجيع أو تسهيلات أو فرص للتعبير الذاتي على الصعيد السياسي والاجتماعي والحضاري والاقتصادي أو حتى المادي.

وحتى تاريخ سبتمبر ١٩٦٨ حدثت ٧٥٦ حادثة شغب طائفية في الهند منذ معاهدة لياقت-نهرو عام ١٩٥٠ نجم عنها خسارة كبيرة بين المسلمين في الأرواح والأموال وخلقت فيهم شعوراً متزايداً بعدم الاطمئنان. وإلى جانب الثمانية ملايين من المسلمين الذين هاجروا إلى باكستان في فترة التقسيم، فتحت باكستان بابها لاستقبال غيرهم ومنحت إذناً بالإقامة الدائمة إلى

= يبلغ ١٥٠ مليون نسمة أي أنهم يشكلون ٢٤٪ من مجموع السكان.

٤٥٠,٠٠٠ شخصاً من المسلمين الهنود وذلك فيما بين أكتوبر ١٩٤٨ ونوفمبر ١٩٥٢. وسمحت بالدخول إلى نحو ٤٤٠,٠٠٠ شخص من المسلمين الوافدين إلى حدود باكستان فيما بين عامي ١٩٥٠-١٩٥٣. وقد هاجر نحو ٨٠٠,٠٠٠ من الهنود المسلمين معظمهم من البنغال الغربية إلى باكستان الشرقية في أعقاب حوادث الشغب التي جرت سنة ١٩٦٤، وهذا العدد لا يشمل أرقام أولئك الذين لم يتم تسجيلهم عند نقاط الاستقبال. وقد طرد نحو ٥٤٠,٥٣٤ مسلم من الولايات الحدودية في البنغال الغربية وتريبورا وآسام خلال عامي ١٩٦٢-١٩٦٥.

أما الذين بقوا في الهند من المسلمين فقد تعرضوا للمعاملة القاسية والتمييز العنصري على المستويين الرسمي والعام. على الرغم من أن المسلمين يشكلون ١١٪ من عدد السكان إلاَّ أنهم لا يملكون ١٪ من الإعلانات المنشورة في الجريدة الرسمية في أمانة السر المركزية. وقد انخفضت نسبة المسلمين في القوى المسلحة إلى ٢٪ وفي الخدمات الإدارية الهندية في ١ يناير ١٩٦٤ يشغل المسلمون ١٠٢ مركزاً فقط من مجموع ١٩٧٣ أي ٥,٧٪.

وتتكرر القصة ذاتها في الولايات ففي ولاية بهار وخلال ٥٩-١٩٦٠ شغل المسلمون ٥٤١ منصباً من أصل ٩٧٧٣ في ملاك الدولة من أصل ٣٢ فئة للخدمات على الأقل. إن نسبة التمثيل هذه البالغة ٥,٣٪. هي أقل من نصف نسبة السكان المسلمين في ولاية بهار البالغة ١٢٪. وأما في السلك القضائي فوضعهم يثبط الهمم أيضاً إذ لا يوجد في ولاية بهار إلا اثنان فقط من المسلمين يشغلان وظيفة (منصف)[1] من أصل ٣٣ منصفاً وذلك في عام ١٩٦٠، ومسلم واحد فقط من أصل ٥٩ في عام ١٩٦١ وقد تردى وضع المسلمين إلى درجة أسوأ من ذلك في المراكز الأخرى إذ يشكل المسلمون نحو ١٪ من أصل ٣٠٠,٠٠٠ موظف في هذا الملاك ومن أصل ١٣,٠٠٠ أستاذ كلية هناك ٤٥ أستاذاً من المسلمين و٢٦٨ مسلماً من بين ٣٠,٠٠٠ أستاذ مدرسة في المنطقة.

---

(١) هو قاض صغير أي في المرتبة الأولى من القضاء.

ويمكن ذكر المزيد من تلك الأرقام إلى ما لا نهاية له إلى أقصى حد يثير الألم والقلق، ولكن ما ذكر أعلاه يكفي لإعطاء فكرة عن وضع الانحطاط الذي آل إليه المسلمون. حتى إن هذا العدد لا يعطي صورة حقيقية عن درجة انحطاط المسلمين لأن معظم الذين يشغلون المناصب حالياً قد استلموا مناصبهم في الأربعينات وهناك تأكيد إلزامي يقضي بخفض تدريجي في عدد المسلمين مع مرور الزمن. إننا لا ننكر أن بعض المسلمين يشغلون مناصب عالية ومهمة في حكومة الهند ولكن معظم هؤلاء الأشخاص هم من الذين تعاونوا مع الهنادكة في فترة ما قبل التقسيم وعارضوا الرغبات العامة لجماعتهم.

يعود الوضع الراهن للمسلمين في الوزارات ومجال الخدمة المدنية إلى الوضع التاريخي الموروث من العهد البريطاني ولا يحتمل أن يستمر أو يتكرر. ويبدو هذا الأمر بوضوح شديد، إذ أنه من السهل اكتشاف عدم ظهور مرشحين جدد من المسلمين ليشغلوا تلك المناصب، ولا يوجد أحد منهم في حالة التدريب والاختبار. إن ما حصل في السابق قد حصل وسيصبح في الحال أمراً يتعلق بالماضي. أما بالنسبة للمستقبل فلا يحتاج المرء لقدرة كبيرة على التبصر والتنبؤ ليقول بأن المسلمين لن يبلغوا المناصب المهمة بعد الآن أبداً.

أما حضارتهم، ولغتهم، ومعاهدهم الثقافية، فلن تصير إلى حال أفضل. فاللغة الأردية التي كانت هي اللغة العامة قد أنكرها الهنادكة على اعتبارها حتى لغة قومية على الرغم من المطالب المتكررة. فقد قامت الوفود النيابية يترأسها الدكتور ذاكر حسين الذي أصبح بعد ذلك رئيساً للاتحاد الهندي، بمقابلة الرئيس القائم آنذاك الدكتور راجندرا براساد، مرتين في ديسمبر ١٩٥١ وفبراير ١٩٥٤ وسلمه المطالب من أجل الاعتراف باللغة الأردية كلغة قومية، وقام نحو ٢,٢ مليون من السكان في يوبي ونحو مليون من السكان في بهار بتقديم مذكرات يطلبون فيها الاعتراف بهذه اللغة ولكن دون فائدة. كانت المعاهد العلمية الإسلامية مثل عليكره موضع نقمة طيلة هذه السنين وأجبر كثير غيرها مثل الكلية الإسلامية في كلكتا والكلية الإسلامية في مدراس على تغيير

اسميهما ومظهريهما العام بينما المعاهد التابعة للهنادكة مثل كلية فيدياشغر[1] في كلكتا بقيت تعمل كما هي ومن ناحية أخرى قدمت الكتب المدرسية للمرحلة الابتدائية والثانوية المفروضة على المدارس الحكومية صورة مشوهة عن الإسلام ومبادئه وعن النبي.

بقيت المساجد والمقابر التي استولى عليها الهنادكة من غير مسوغ شرعي في أيديهم على الرغم من جميع المطالبات الرسمية باستردادها. وقد قام مولانا حفظ الرحمن الذي شغل مرة واحدة منصب الأمين العام لجمعية علماء الهند وعضواً في المجلس النيابي الهندي، بتقديم قائمة جزئية عام ١٩٦١ تتضمن أسماء ٤٢ مسجداً ومقبرة باعتها الحكومة بالمزاد العلني. وكان هناك أيضاً محاولات مكشوفة للتدخل في القانون الشخصي بالمسلمين، الأمر الذي سبب الذعر الشديد عندهم فعقد اجتماع بحضور الوزراء المسلمين وأعضاء البرلمان وغيرهم من الشخصيات الإسلامية البارزة في ديوبند برئاسة الدكتور ذاكر حسين وطلبوا من الحكومة عدم اتخاذ أية مبادرة لتعديل القانون الشخصي للمسلمين وترك المبادرة لهم لاقتراح الخطوات التي يمكن اتخاذها في الأمور الإدارية والقانونية بما ينسجم مع تعاليم القرآن الكريم والحديث الشريف.

ونوجز القول إذن بأنه توجد العقيدة الوطنية الهندوكية في فلسفة فيفيكانندا وأوروبندو وتيلاك الذين صرحوا بأن الهندوكية هي هدية الهند إلى العالم وأن الوطنية الهندوكية يجب أن تكون التعبير السياسي للدين الهندوكي ولحضارة الهنادكة. بعد ذلك هل هناك ما يدهش المرء بأن تكون الوطنية في الهند وفي التحليل الإجمالي تعني دعماً مطلقاً للطائفية الهندوكية؟ وهل تتعرض الثقافات والمؤسسات غير الهندوكية مثل اللغة الأردية وجامعة عليكره إلى القمع تحت اسم مركب من الوطنية والحضارة على افتراض أنهما ولدا من اندماج حضارات مختلفة إلا أن الهدف الحقيقي هو قمع الصوت غير الهندوكي الذي أطلق عليه اسم طائفي. وقد ظهرت الطائفية في الهند لكي تشغل أي مطلب للمسلمين

---

(١) VIDYASAGAR

ينشـد المعاملة العادلة والمنصفة في أي مجال من مجالات الحياة. . . وإذا عمل الهنادكة بعداء من أجل السيطرة والسياسة الهندوكية يعتبر عملهم هذا نوعاً من أنواع الوطنية. ولكن عندما يفتح المسلم فمه للتعبير عن أية شكوى شرعية يصبح طائفياً ومكروهاً. . . وفي النتيجة تفسخت الوطنية في الهند إلى النزعة الـطائفية عنـد الأغلبية إلى جانب تشجيع الكراهية العنصرية. وقد تعزز هذا الاتجاه بشكل كبير بعد عهد نهرو وانعكس ذلك في التزايد المتقدم لأعضاء جان سينغ وعودتهم إلى البرلمان[1].

لقد ظهر مما أسلفنا أن الهنادكة يتعلقون بشدة بتعاليم دينهم ولا يستطيعون إعلان علاقة ولو بعيدة بتعاليم العلمانية ومع ذلك فإن لديهم مقياسين للحكم على العلمانية الأول لأنفسهم والثاني للمسلمين. يعتقد الهندوكي أنه بمجرد تصريحه بأنه علماني يصبح علمانياً ولا يحق لأحد أن يشك بصدقه وهو يستاء فعلاً إذا أخضع تصرفه للفحص النقدي للتأكد من مطابقة أعماله لتصريحاته، وأما في حالة المسلمين نجده دقيقاً جداً ولا شيء يعوز انتقال المسلم إلى الديانة الهندوكية يمكن أن يجعله علمانياً في نظر الهندوكي.

هذا ما طلبه (لالا هارديال) من المسلمين في العشرينات وهذا ما يطلبه الدكتور (بالراج مادهوك) منهم اليوم وهذا ما يطلب حكام الهند تطبيقه في أيامنا هذه ولكن بطريقة أكثر ذكـاءً وتقدماً. وكل هذا يفعلونه باسم الحضارة والعلمانية الهندوكية. وخصصت الصفحات المقبلة لمناقشة انجازات مطلب الهنادكة ومطامعهم.

---

(١) في بهار لم تنجح جماعة جان سينغ في الحصول على مقعد واحد في انتخابات١٩٥٢ – ١٩٥٧ وارتفعت قوتها من مقعدين إلى ٩٨ مقعداً في ظرف ١٥ سنة.